

## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## موجز الحلقة الدراسية بين دورتين التي دامت يوماً كاملاً عن الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية والتطورات المستجدة بخصوص الحصول على الأدوية واللقاحات

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

### موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 10/41 ومقرره 113/45، موجزاً للمناقشات التي جرت في حلقة دراسية بين دورتين دامت يوماً كاملاً عقدت في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، وركزت الحلقة الدراسية على الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية والتطورات المستجدة في مجال الحصول على الأدوية واللقاحات بوصفها أحد الأبعاد الأساسية لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وركزت التوصيات على سبل تحسين إمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك الحاجة إلى التعامل مع لقاحات كوفيد-19 باعتبارها منفعة عامة عالمية قصد ضمان التصدي للجائحة على الصعيد العالمي وحصول الجميع على الأدوية واللقاحات بشكل منصف ودون تمييز.

\* أُنشئ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



## أولاً - مقدمة

1- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 10/41 ومقرره 113/45، عقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة دراسية بين دورتين دامت يوماً كاملاً في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021. وركزت الحلقة الدراسية على الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية والتطورات المستجدة بشأن الحصول على الأدوية واللقاحات بوصفها أحد الأبعاد الأساسية لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

2- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت؛ ووزير الصحة البرازيلي، مارسيلو كيروغا؛ والمديرة العامة المساعدة لمنظمة الصحة العالمية، ماريانغيل باتيستا غالفاو سيماو. وتألقت الحلقة الدراسية التي عقدت بين دورتين من حلقتي نقاش. فأما حلقة النقاش الأولى فتمحورت على تحديات حقوق الإنسان في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع التركيز خاصة على البلدان النامية، ولا سيما أفقر فئاتها السكانية وأضعفها. وأما حلقة النقاش الثانية فتمحورت على التعاون العالمي والتدابير الرامية إلى تحسين إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وأدار الحلقة كل من مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، بيغي هيكس؛ والممثل الدائم للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، توفار دا سيلفا نونس. وعملاً بقرار المجلس 10/41، نُظمت الحلقة الدراسية بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية. وشارك في المناقشات أكثر من 90 ممثلاً من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات.

## ثانياً - البيانات الافتتاحية

3- تَكَررت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ملاحظاتها الافتتاحية، المدلى به عبر بيان بالفيديو<sup>(1)</sup>، بأن جائحة كوفيد-19 أودت بحياة ما لا يقل عن 5 ملايين شخص حتى الآن وألقت بكل دولة ومجتمع في حالة من الاضطراب؛ وكان أكثر الناس تضرراً من يعانون التمييز البنيوي وأوجه عدم المساواة المتفشية - داخل الدول وفيما بينها على السواء. وإن لاحظت التفاوت الصارخ في إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على الصعيد العالمي، أشارت إلى أن عدم حصول الجميع على اللقاحات وتوزيعها بشكل منصف يفضي إلى إطالة أمد الجائحة وأنه لا أحد آمن حتى يكون الجميع آمناً. وتعد الطفرات الجديدة في الإصابات دليلاً ملموساً على عدم الإنصاف في إتاحة اللقاحات، ومن الأرجح أن تظهر متحورات جديدة بين السكان غير الملقحين إلى حد بعيد في الوقت الذي يشكلون فيه تهديداً للجميع.

4- ولما كانت الجائحة أزمة عالمية كبيرة، فإنها تستوجب رداً عالمياً موحداً. ورحبت المفوضية السامية بالتطور السريع للقاحات والأدوية التي تحول بفاعلية دون أشد أشكال كوفيد-19 حدة، الأمر الذي يمكن منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين من وضع مبادرة فعالة وميسورة التكلفة لتلقيح العالم - مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي لإجراء البحوث المشتركة والتطوير والتصنيع

(1) للاطلاع على بيانها، انظر(ي): [www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27](http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27) .924&LangID=E

والتوزيع العادل<sup>(2)</sup>. غير أنه يبدو من غير المرجح أن يتحقق هدف التلقيح المتمثل في حماية 40 في المائة من سكان العالم بحلول نهاية عام 2021 وأن الهدف المتمثل في 70 في المائة بحلول منتصف عام 2022 مهدد أيضاً.

5- وكررت المفوضة السامية أن اللقاحات المضادة لكوفيد-19 منفعة عامة عالمية، ولذلك يلزم إعطاء الأولوية لاتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة جميع العقبات، بما فيها عمليات الترخيص المعقدة والمقيدة دون مبرر، بحيث يتسنى لكل فرد الحصول على اللقاحات. ويتعين استكشاف جميع الخيارات لزيادة الطاقة الإنتاجية للقاحات - مثل التراخيص الطوعية ونقل التكنولوجيا وتجميع البراءات والمرونة في مجال حقوق الملكية الفكرية. وينبغي تكثيف الجهود على وجه الاستعجال لتحقيق زيادة هائلة في الإمدادات لكوفاكس لفائدة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بما في ذلك اتخاذ خطوات طارئة لتعزيز إنتاج اللقاحات والاختبارات ومعدات الوقاية والعلاجات والأوكسجين. واختتمت المفوضة السامية ملاحظاتها بالتشديد على أن نهاية الجائحة بعيدة للغاية وأن تدابير حقوق الإنسان جعلت الجميع أكثر أماناً.

6- ودكرت المديرية العامة المساعدة لمنظمة الصحة العالمية بسرعة تطوير اللقاحات والموافقة عليها، لكنها أشارت إلى أن هذا الإنجاز القياسي شابة عدم المساواة في الحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تأخير الخروج الجماعي من الجائحة. وأشارت إلى أن إنشاء كوفاكس، وهو ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19<sup>(3)</sup>، مستلهم من تجارب مع أمراض أخرى، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعرفة أن قوى السوق لن تغطي لوحدها إلى الإنصاف في إتاحة اللقاحات. ورغم التحديات المتنوعة التي واجهت إمدادات كوفاكس، فقد وُزِعَ أكثر من 600 مليون جرعة على 145 بلداً. وتلقت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر من 80 في المائة من هذه الجرعات. وتدعو الضرورة إلى تدعيم إنتاج الأدوية واللقاحات محلياً وتوفير إمدادات موثوق بها ويمكن التنبؤ بها.

7- وأشارت إلى عدد من التطورات المهمة في هذا الصدد، منها الآتي:

(أ) إطلاق كوستاريكا ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من 41 دولة عضواً، نداء التضامن للعمل من أجل المساواة في حصول جميع بلدان العالم على تكنولوجيات كوفيد-19 الصحية من خلال تجميع المعارف والملكية الفكرية والبيانات، ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19<sup>(4)</sup> لمنظمة الصحة العالمية، الذي يهدف إلى زيادة فرص حصول جميع بلدان العالم على تكنولوجيات كوفيد-19 الصحية على قدم المساواة من خلال التجميع الطوعي للمعارف والملكية الفكرية والبيانات لدعم نقل التكنولوجيا والتوسع السريع في التصنيع على الصعيد العالمي؛

(ب) المناقشات الجارية بين الدول الأعضاء من أجل الإعفاء من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)؛

(2) انظر (ي) [www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax](http://www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax).

(3) مبادرة التسريع تعاون عالمي لتسريع تطوير اختبارات كوفيد-19 وعلاجاته واللقاحات المضادة له وإنتاجها والمساواة في الحصول عليها. ويشترك في إدارة مرفق كوفاكس تحالف غافي والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة ومنظمة الصحة العالمية. وهدفه تسريع تطوير لقاحات كوفيد-19 وتصنيعها وضمان حصول كل بلد في العالم عليها على قدم المساواة. انظر (ي) [www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax](http://www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax).

(4) انظر (ي): [www.who.int/initiatives/covid-19-technology-access-pool](http://www.who.int/initiatives/covid-19-technology-access-pool).

(ج) الاتفاق الأخير في جمعية الصحة العالمية على بدء مفاوضات من أجل إبرام معاهدة بشأن التأهب للجوائح<sup>(5)</sup>.

8- وقال وزير الصحة البرازيلي إن جائحة كوفيد-19 أثبتت هشاشة سلاسل الإمداد العالمية والحاجة إلى تحقيق المساواة والإنصاف في الحصول على الأدوية واللقاحات المأمونة والناجعة والجيدة بأقل تكلفة ممكنة. وإذ أشار إلى أن 5,2 في المائة فقط من سكان البلدان المنخفضة الدخل تلقوا جرعة تلقيح واحدة على الأقل أكد أهمية التغلب على عدم المساواة في التحصين وتعزيز توزيع اللقاحات عالمياً، وهو ما أصبح أكثر حيوية بعد ظهور متحور أوميكرون. وأشار إلى أن البرازيل أيدت بقوة المناقشات والمبادرات الرامية إلى تدعيم القدرة الوطنية والإقليمية على إنتاج الأدوية وغيرها من التكنولوجيات الصحية بغية زيادة فرص تحقيق المساواة في الحصول على تلك الأدوية واللقاحات. ولا ينبغي النظر إلى توسيع زيادة تلك الفرص من وجهة نظر الأفراد، خاصة أضعف الفئات مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، فقط، بل من منظور الحاجة إلى تعزيز حصول جميع البلدان على التكنولوجيات الصحية الجديدة أيضاً. وإضافة إلى ذلك، من المهم أيضاً توفير الموارد الكافية للبحث والتطوير والابتكار التي تستهدف جميع الأمراض والظروف الصحية، لا سيما أمراض المناطق المدارية المهملة.

9- وأكد أن تمكين جميع البرازيليين من الحصول على اللقاحات، سيّما من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية، أولوية من أولويات الحكومة. وستواصل البرازيل الإسهام في تدعيم الساحة الصحية العالمية إحقاقاً للحق في الصحة، وتعزيزاً لإمكانية حصول الجميع على الخدمات، ولنظم صحية وطنية قوية وشاملة للجميع.

### ثالثاً- تحديات حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19، مع التركيز خاصة على البلدان النامية، ولا سيما أفقر فئاتها السكانية وأضعفها

10- بحثت حلقة النقاش الأولى تحديات حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19، مع التركيز خاصة على البلدان النامية، ولا سيما أفقر فئاتها السكانية وأضعفها. وأدار الحلقة الموظف المسؤول عن قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ريو هادا. وتجاوز فيها كل من عضو الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة والزميل الأقدم في مركز الصحة العالمية التابع لمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، ميشيل كازاتشكين؛ ورئيسة مؤسسة أوسفالدو كروز، نازيا ترينادي؛ والأمينة العامة للاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، جين بارات؛ وعميدة كلية الطب بجامعة مالايا، ماليزيا، وعضو مجلس العلوم بمنظمة الصحة العالمية، أديبا قمر الزمان؛ ومديرة مبادرة العدالة الصحية، فاطمة حسن.

#### ألف- العروض المقدمة في حلقة النقاش

11- ذكر السيد كازاتشكين بأن الأمين العام والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية اعترفاً بأن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات فئة مستضعفة في سياق الجائحة بسبب التجريم والوصم والتمييز والقضايا الصحية الأساسية والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية ومحدودية فرص الاستفادة من برامج الحد من الأضرار المنقذة للأرواح. وتشير

(5) انظر (ي) [www.who.int/news/item/01-12-2021-world-health-assembly-agrees-to-launch-process-to-develop-historic-global-accord-on-pandemic-prevention-preparedness-and-response](http://www.who.int/news/item/01-12-2021-world-health-assembly-agrees-to-launch-process-to-develop-historic-global-accord-on-pandemic-prevention-preparedness-and-response).

البيانات إلى أن المزيد من الناس يتعاطون المخدرات أثناء الجائحة بسبب الآثار النفسية الناجمة عنها وأن المزيد من الناس يتعاطون المخدرات بمفردهم.

12- وذكر أن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، بغض النظر عن سياق الجائحة، عادة ما يواجهون انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وأنه لا يمكن المبالغة في تقدير الضرر الناجم عن تنفيذ قوانين مكافحة المخدرات العقابية. ولاحظ عدداً من الابتكارات في تقديم الخدمات إلى الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بموجب تدابير التقييد في إطار كوفيد-19، مثل إقامة شراكات بين المراكز الطبية والمنظمات غير الحكومية لتوفير المواد الوقائية والعلاج من الإدمان والأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي والإمدادات الغذائية للزبائن، لا سيما في المناطق النائية، وكل ذلك يومياً. ودعا السيد كارانتشكين إلى أن تكون تلك المبادرات - التي تتخذ في ظروف استثنائية - أساساً لإصلاحات السياسة العامة ذات الصلة وإعادة النظر في النهج الحالية لتجريم جرائم المخدرات غير العنيفة.

13- وكررت السيدة تريندادي أن الجائحة أبرزت أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية القائمة من قبل في جميع أنحاء العالم وأنها أدت إلى زيادة عدد الفقراء وأنها أثرت في الأفراد والأسر تأثيراً غير متناسب. وذكّرت بالتطلعات الكبيرة المترقبة من أن تسلك أغنى البلدان سلوكاً تضامناً مع بقية العالم لدعم انتعاج نهج منصف إزاء الجائحة. وأشارت أيضاً إلى أن التلقيح المضاد لكوفيد-19 أحبط بسبب نقص الدعم المقدم إلى آليات الصحة العامة العالمية الجماعية، مثل مبادرة كوفاكس.

14- ورحبت بالقرار الذي اتخذته مؤخراً جمعية الصحة العالمية ببدء مفاوضات على صك جديد بشأن التصدي للجائحة، وهو ما يمثل فرصة فريدة لتضمينه صراحةً مسؤولية الدول عن حماية الحق في الصحة، ليس في أوقات الأزمات فقط وإنما في جميع الأوقات. وأكدت أن الصحة لا تعتمد على عوامل بيولوجية فردية فحسب، بل هي أيضاً نتيجة المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصحة ومحددات أخرى وسلطت الضوء على أهمية الحق في التنمية باعتباره السبيل الأوضح لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودعت إلى التضامن وتعددية الأطراف. واختتمت كلمتها بالاعتراف بأهمية عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الذين حددوا التحديات والحلول المحتملة.

15- وأطلعت السيدة بارات الحضور على التحديات الرئيسية التي تصطدم بها حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19. وأشارت إلى أن قيمة الحياة البشرية موضع تساؤل في القرارات المتصلة بالأهلية، التي تربط القيمة بالإنتاجية. وهذه مسألة ترتبط بكبار السن الذين حصلوا في بعض البلدان على أولوية أدنى من حيث التلقيح، الأمر الذي أسفر عن وفاة آلاف الأشخاص كان من الممكن تجنبها.

16- والتحدي الآخر الذي ألفت عليه الضوء هو أن اللقاحات توزع من خلال النظم القائمة، في حين أن 40 في المائة من البلدان ليس لديها بنية تحتية لتحصين البالغين وأن ما يقرب من 60 في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان لا توجد فيها برامج تحصين منتظمة، من بينها العديد من أفقر البلدان. ويفتقر العديد من هذه البلدان إلى البنية التحتية لتخزين اللقاحات ومناولتها وإيصالها وإدارة نفاياتها. فالتأهب التشغيلي ضروري، وكذلك الاستثمار في تعزيز الصحة، والوقاية، واللقاحات. ومن التحديات الأخرى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

17- وينبغي إيلاء الاهتمام لمسألة التردد في أخذ اللقاح وفهم السياقات لأنها غالباً ما تكون مشكلة محلية جداً، خاصة في المناطق الريفية والنائية وشبه الحضرية والأحياء الفقيرة، وبين السكان الأكبر سناً والأقل تعليماً. وتتبع معالجة هذه المسألة على الصعيد المحلي.

18- وسلطت الجائحة الضوء أيضاً على مسائل بنيوية، من بينها قلة الأموال التي تستثمرها الحكومات لشراء اللقاحات وتخزينها، ونقص اللقاحات، واللقاحات المنتهية الصلاحية، والعدد المحدود من مقدمي الخدمات المدربين، وكون نظم سلسلة التبريد دون المستوى الأمثل. ولاحظت السيدة بارات أنه ينبغي أن يدرك المدافعون عن الحصول على اللقاحات أنه ستكون هناك معاوضات إلى أن تكون كمية اللقاحات كافية؛ وأنه من الضروري العمل مع الدول الأعضاء وجهات أخرى صاحبة مصلحة في مختلف التخصصات والقطاعات. وهذه فرصة لوضع نهج مدى الحياة إزاء التحصين يكون فيه كوفيد-19 حافزاً إلى تغيير السياسات إيجابياً.

19- وأطلعت السيدة قمر الزمان الحضور على تجارب من ماليزيا، وهي بلد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وقد أدت الطفرة الكبيرة في متحور دلتا، مع عشرات الآلاف من الحالات الجديدة يوميا خلال الذروة، إلى التحديات المتمثلة في وجود أوجه عدم مساواة داخل البلد أفضت إلى ارتفاع عبء المرض ومعدلات الوفيات. وسلطت الضوء على ثلاث فئات ضعيفة في ماليزيا. ففي أوساط فقراء الحضر الذين يعيشون عادة في أسر متعددة الأجيال وفي ظروف اكتظاظ معيشي مع سوء تهوية، تصاب أسر بأكملها بعدوى فيروس كوفيد-19، وتحال الحالات الحادة متأخرة إلى المستشفى وتؤدي إلى الوفاة. وأشارت إلى أن لدى ماليزيا ما يقدر بأربعة إلى سبعة ملايين عامل مهاجر، كثيرون منهم غير موثقين. وأدت الصعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والافتقار إلى التأمين الصحي والرسوم الباهظة إلى تني الناس عن التماس العلاج، الأمر الذي يؤدي إلى التأخر في الاستشفاء وإلى الوفيات. وفيما يتعلق بالحصول على اللقاحات، ردت الرسائل المتناقضة الواردة من الحكومة العديد من العمال الأجانب، المعرضين بالفعل لخطر جسيم، عن التماس الرعاية الصحية، وأدت إلى تأخير التلقيح. ويضاف إلى ذلك أنه لم تعط الأولوية للأشخاص الذين في السجون وأماكن الاحتجاز في برامج توزيع اللقاحات.

20- وأشارت السيدة قمر الزمان إلى أن ماليزيا وزعت اللقاحات على نطاق واسع، فألقت الضوء على عدد من الدروس الأساسية، من بينها ضرورة إعطاء فئات الناس الضعيفة جداً الأولوية في مرحلة مبكرة؛ وأهمية إشراك القيادات المجتمعية؛ وضرورة التنسيق والتعاون بين الوكالات الحكومية والقيادات المجتمعية والمجتمع المدني.

21- وشددت السيدة حسن على أن الوعد بالتضامن في تبادل المعارف لم يترجم إلى إنصاف في إتاحة اللقاحات. ويعوز التزام جاد بحل أزمة الإنصاف الحالية في أفريقيا، وقد تعرضت مؤخراً بلدان أفريقية عدة لحظر سفر متسرع وغير علمي، ويمكن القول إنه عنصري، عند ظهور المتحور أوميكرون. ومن المؤكد أن الحق في الصحة قد نقوض بسبب عدم الإنصاف في إتاحة اللقاحات والفصل العنصري اللقاحي. ولم تحقق أهداف التلقيح في أفريقيا، بما في ذلك بالنسبة للعاملين في مجال الصحة وكبار السن. ومن دون الحصول حتى على جرعة اللقاح الأولى في الوقت المناسب، رغم أن بلداناً أخرى في مرحلة الجرعات الإضافية، سيتخلف السكان المهمشون أكثر عن الركب.

22- وأشارت إلى أنه لا يمكن معالجة عدم الإنصاف دون رفع الحواجز التي تعترض الإمداد والتي ترتبط بقواعد تحكم حماية حقوق الملكية الفكرية، لا سيما من خلال نظام التجارة الدولية. وكان اعتراف كثير من خبراء الأمم المتحدة، في سياق الدعوة إلى تخفيف قواعد الملكية الفكرية الصارمة، بأنه أعطيت الأولوية لحماية البراءات، على وجه الخصوص، على حساب حماية حقوق الإنسان. وفي أفريقيا، رغم اختلاف أساليب القياس، ذكر أحد المصادر أنه لم يلقح سوى واحد من كل أربعة من العاملين في مجال الرعاية الصحية ولم يلقح تلقياً كاملاً سوى 7 في المائة من سكان القارة. ووزعت غالبية الجرعات عالمياً، البالغ عددها 8 بلايين جرعة، على البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ ثم إن عدد

الجرعات المعززة التي تُؤولت في تلك البلدان يفوق عدد الجرعات الأولى في أفريقيا على مدى الأشهر الأربعة الماضية. وعلى هذا، فإن تحقيق الإنصاف أولوية ملحة.

## باء - موجز المناقشة

23- في المناقشة التي تلت ذلك، قدم مساهمات ممثلو كل من أرمينيا وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب وملديف وموريشيوس والاتحاد الأوروبي، وكذلك منظمات غير حكومية.

24- وشملت المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة ما يلي:

(أ) *التأثير في البلدان النامية.* لاحظ العديد من المشاركين تأثير الجائحة غير المتناسب في البلدان النامية على نطاق جملة من حقوق الإنسان، من بينها الحق في الصحة والغذاء. وسلطت مداخلات عدة الضوء على التأثير المضاعف المحدد للجائحة في حقوق الإنسان في مناطق النزاع وفي الدول الخاضعة لعقوبات فرضتها بلدان أخرى؛

(ب) *التباين الشديد في التغطية باللقاحات.* اعترف مشاركون شتى بالتباين الشديد في التغطية باللقاحات، مشيرين إلى أن ما يقرب من 6 في المائة فقط من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 أعطيت في أفريقيا، وهو أدنى معدل في العالم، على النقيض من الدول الغنية في بلدان الشمال، وأن 1,2 في المائة فقط من الجرعات أعطيت في أقل البلدان نمواً، رغم أنها تشكل 14 في المائة من سكان العالم. وسبق عدد من الأسباب، من بينها الاستئثار باللقاحات، وضوابط التصدير، وانعدام الشفافية، والسعي إلى تحقيق الربح بغض النظر عن التأثير في البشر، وهو ما كرره عدد من المشاركين. وندد مشاركون عديدون بالنهج القومية إزاء اللقاحات باعتبارها نهج فصل عنصري لقاحي وأشاروا إلى أنها تطيل أمد الجائحة وتقضي إلى زيادة أعداد الوفيات.

25- وتبادل المشاركون الخبرات في دعم توزيع اللقاحات والتشخيص والعلاج على الصعيد العالمي. ومن الأمثلة على ذلك إنتاج اللقاحات محلياً ودعم جهود الإنتاج في بلدان أخرى؛ وتوزيع أعداد كبيرة من جرعات اللقاح على بلدان أخرى؛ وتبادل القوى العاملة الصحية عبر الحدود؛ وتدعيم دور المجتمع المدني في الوصول إلى المجتمعات المحلية.

26- وأشار المشاركون أيضاً إلى الخبرات في تحديد المجتمعات المحلية الضعيفة أو المهمشة، إما نتيجة الجائحة أو أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة من قبل، ودعمها. وفصل مشاركون عدة القول في اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة للحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله تعمل عبر الإدارات والقطاعات والتخصصات الحكومية، وتتضمن حزاماً من الحوافز المالية لمن يتعرضون لتأثيرات صحية واجتماعية - اقتصادية للجائحة أو تدابير التصدي. وأولى عدد من الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً لتدابير وقاية الأطفال وكبار السن والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والعمال المهاجرين وغيرهم من المعرضين لخطر التهميش والتمييز.

27- ورداً على ما دار من نقاش، أكد السيد كازانتشكين وجود أزمة تسليم المنافع العامة العالمية وحث على اتخاذ إجراءات عالمية فورية. وكررت السيدة بارات أن حواجز بنوية ومجتمعية وفردية كبيرة تؤثر في حصول الناس على اللقاحات بصرف النظر عن العمر أو أي أسباب أخرى للتمييز. وكررت السيدة قمر الزمان أن عدم المساواة في اللقاحات ظلم جسيم وأعربت عن أملها أن تكون ماليزيا قد أثبتت أنه من الممكن الوصول إلى أضعف الفئات السكانية. وألقت السيدة حسن الضوء على أن الوعود تفتقر إلى الإنفاذ وأن التبرعات غير مستدامة. وشددت على ضرورة رفع الحواجز البنوية التي تحول دون زيادة إنتاج

اللقاحات وتوافر التشخيص والعلاج من كوفيد-19. وينبغي ألا تخضع التكنولوجيا المنقذة للأرواح، سيما في حالات الطوارئ، لاحتكارات الملكية الفكرية، وينبغي التعجيل بنقل التكنولوجيا.

28- وتوافق المشاركون في الآراء توافقاً قوياً على أنه لا أحد آمن حتى يصبح الجميع آمناً وأن التصدي للجائحة على المستوى العالمي يجب أن يشمل الإنصاف في إتاحة اللقاحات، مع التسليم بأن سد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة هو السبيل الأوضح لإنهاء الجائحة وأن اللقاحات والتشخيص والعلاج من المنافع العامة العالمية. وتمحورت التوصيات والالتزامات الرئيسية على الآتي، مع التسليم الصريح بضرورة استهزاء جميع الإجراءات بالالتزامات حقوق الإنسان واستناداً إليها:

(أ) *الإغفاء من اتفاق تريبس*. أشار عدد من المشاركين إلى الدور الذي تؤديه حكوماتهم في اقتراح أو دعم اتخاذ القرارات والإجراءات بسرعة بخصوص حقوق الملكية الفكرية فيما يتصل بكوفيد-19، ملاحظين أن التكنولوجيا المنقذة للأرواح ينبغي ألا تخضع لقيود الملكية الفكرية؛

(ب) *كوفاكس*. أشار المشاركون إلى عدد من التحديات في مجال التنفيذ فأعربوا عن تقديرهم لعمليات مرفق كوفاكس، إذ وُزِعَ أكثر من 600 مليون جرعة في جميع أنحاء العالم وسُلمت أحدث 100 مليون جرعة في غضون أسبوعين بقليل فقط. ولما كان مرفق كوفاكس الوسيلة الوحيدة التي تمكن بعض البلدان من الحصول على اللقاحات، فقد وُجِهت دعوات لمواصلة دعم المرفق وأهداف التلقيح التي حددتها منظمة الصحة العالمية؛

(ج) *زيادة التنوع*. أوصى المشاركون عديدون بزيادة التنوع من حيث إنتاج اللقاحات محلياً وإقليمياً؛

(د) *تدعيم التصدي للجائحة على الصعيد العالمي*. رحب المشاركون بموافقة جمعية الصحة العالمية على بدء عملية عالمية لصياغة اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر في إطار دستور منظمة الصحة العالمية، والتفاوض بشأنه، لتدعيم الوقاية من الجائحات والتأهب والتصدي لها. وألقى المشاركون الضوء، في جملة أمور، على أن العملية أكدت من جديد الالتزامات بالتضامن والتعاون العالميين، ويجب أن تتماشى مع حقوق الإنسان.

## رابعاً- التعاون العالمي والتدابير الرامية إلى تحسين إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان

29- أدارت منسقة الشراكة والتوعية من أجل العدالة الاجتماعية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، تشيترالينا ماسي، حلقة النقاش الثانية التي تناولت بالدرس التعاون العالمي والتدابير الرامية إلى تحسين حصول الجميع على الخدمات الصحية بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وتجاوز فيها كل من المقرر الخاص السابق المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر؛ والقاضية بالمحكمة العليا في ملاوي، زيون نتابا؛ ومدير شعبة الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية، أنطوني توبمان؛ ومدير إدارة السياسات والمعايير المتعلقة بالمنتجات الصحية بمنظمة الصحة العالمية، كلايف أونداري؛ ومديرة مشروع كوفيد-19 بمجمع براءات اختراع الأدوية، ماغداлина بابينسكا؛ والأستاذ الباحث المساعد في القانون بجامعة كارلتون، كندا، أوبيجيوفور أجيانام؛ ورئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمد عبد المنعم.

## ألف - العروض المقدمة في حلقة النقاش

30- أوضح السيد غروفر أنه ينبغي فهم الحق في الصحة على أنه الحق في التمتع بأنواع شتى من المرافق والسلع والخدمات والظروف اللازمة لإعماله، بما فيها اللقاحات. وشدد، في معرض إشارته إلى المبدأ العام المتمثل في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتدرج، على أن الحد الأدنى من التزامات الدول الأساسية يشمل الوصول إلى المرافق الصحية والحصول على السلع والخدمات الصحية دون تمييز. وتشمل تلك الالتزامات أيضاً توفير الأدوية واللقاحات والتشخيصات الأساسية، بما في ذلك إتاحتها وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها.

31- وأشار السيد غروفر، بالنظر إلى التزام التعاون الدولي، إلى المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة وشجع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز، بالاقتران مع المادة 55 من الميثاق. وأعرب عن أسفه لكون حقوق الملكية الفكرية أصبحت عائقاً أمام الوفاء بتلك الالتزامات بالتمكين من الحصول على الأدوية واللقاحات. وأشار أيضاً إلى إمكانية الإعفاء بموجب المادة 31 من اتفاق تريبس التي تنص على استخدام براءات الاختراع دون إذن من أصحاب الحقوق، ملاحظاً أنه لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق حتى الآن بسبب تواطؤ المصالح بين البلدان المتقدمة وشركات صناعة الأدوية.

32- ولاحظ أن شركات صناعة الأدوية حققت أرباحاً طائلة من لقاحات كوفيد-19 على حساب إتاحة الأدوية للجميع، الأمر الذي أدى إلى خسائر في الأرواح وفي معدلات تلقيح لا تتجاوز 5 في المائة من سكان أفريقيا. وقد اعتمد كوفاكس، ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع الإثاحة، على حسن نية شركات صناعة الأدوية ولم يتمكن من ضمان الحصول على اللقاحات بصورة منصفة. ورأى أن فشل كوفاكس ينبغي أن يفرض على إعادة النظر في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأثار السيد غروفر من هذا المنطلق قضية المساءلة الوطنية والدولية، بما فيها مساءلة شركات صناعة الأدوية. وإلى جانب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، دعا إلى وضع إطار ملزم دولياً لمحاسبة المؤسسات التجارية.

33- وشددت السيدة نتابا على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وهي حقوق تمتد إلى الحصول على الأدوية واللقاحات. ومن الضروري النظر في الحالة الحرجة السائدة في البلدان النامية حيث تبقى مستويات التلقيح غير كافية وسيظل الناس يموتون من كوفيد-19 ما لم يتحقق الإنصاف في الحصول على اللقاحات. وقالت إن اتفاق تريبس محوري في المناقشة المتصلة بالحصول على اللقاحات والأدوية. ومعظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي أيضاً أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحثت الدول على النظر فيما إذا كانت الحجج التي أسفرت عن توافر الدراية التقنية والتكنولوجيات الصحية اللازمة لصنع اللقاحات في بعض مناطق العالم فقط سليمة في ضوء ظهور متحورات جديدة للفيروس واستمرار الوفيات المرتبطة بكوفيد-19. ولما كان كوفيد-19 يؤثر في عدد كبير من حقوق الإنسان، فإن حماية الحق الأساسي في الحياة من خلال تعزيز الحق في الصحة وحمايته تظل حاسمة. والتعاون العالمي ضروري في هذا الصدد ويتعين تسخيره تسخيراً يتماشى مع التزامات الدول القانونية، في إطار منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

34- وأشار السيد توبمان إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية واصلت النقاش الحاسم بشأن الحصول على اللقاحات وغيرها من الأدوية قصد التصدي للجائحة. وقال إن القرار الأخير الذي اتخذته جمعية الصحة العالمية والذي يقضي بالعمل من أجل التفاوض على صك دولي بشأن التصدي للجائحة يعكس الرغبة المشتركة في العمل معاً والتعلم من الدروس الصعبة الناجمة عن التصدي للجائحة عالمياً والعمل على تنفيذها. وذكر بضرورة حقوق الإنسان من أجل حصول الجميع على اللقاحات

المضادة لكوفيد-19، والأثر المروع أخلاقياً والمدمر اجتماعياً لعدم الإنصاف الشديد في إتاحة اللقاحات، والأثر التنافسي لتأثير الجائحة الاقتصادي، والنتيجة الحتمية لعدم الإنصاف هذا في شكل متحورات جديدة من الفيروس، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الاضطراب والمشقة.

35- وأشار السيد توبمان إلى أن المجالين المتداخلين للتجارة والصحة العامة يفهمان بوصفهما أداتين لتحقيق أهداف اجتماعية أوسع نطاقاً ولا يعتبران غابيتين في حد ذاتهما، وهو أمر حاسم في التعامل مع بُعد الملكية الفكرية في معالجة العلاقة بين اتفاق تريبس وحقوق الإنسان. وأشار إلى أوجه عدم الإنصاف السابقة في الحصول على أدوية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عندما أصدر المفوض السامي لحقوق الإنسان آنذاك تحليلاً جاء في الوقت المناسب يبين الفرق الأساسي بين حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية. وإضافة إلى كون حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف، فهي أيضاً قيم مطلقة في حد ذاتها، في حين أن حقوق الملكية الفكرية عرضية وتخضع لاعتبارات المصلحة العامة، وغير مبررة في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة فقط لتحقيق أهداف أوسع نطاقاً في مجال السياسة العامة، وهي مرتبطة بإقليم بعينه وقابلة للنقل ومحدودة زمنياً عموماً.

36- والنتائج العملية للتعاون هي أن حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تخضع للمصلحة العامة، بما في ذلك عند وجود حالة طوارئ عامة، وهو أمر ضمني في اتفاق تريبس وجزء أصيل منه وغُبر عنه تعبيراً أكثر صراحة في إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة. ولذلك، فإن المسألة ليست ما إذا كان للدول مجال لاتخاذ إجراءات للحد من الأثر الحصري لحقوق الملكية الفكرية في المصلحة العامة، بل ما إذا كانت المبادئ الدولية الحالية التي توطّر هذه التدخلات تقييدية للغاية وينبغي تعليقها أثناء الجائحة. وتحدث أيضاً عن البعد التجاري بوصفه جزءاً من عملية التصدي الأوسع نطاقاً، إذ إنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق استقلالية في إنتاج اللقاحات وتوزيعها. ثم إن القيود المفرطة وتكاليف التجارة والتأخير أمور تستلزم الاهتمام إلى جانب بُعد الملكية الفكرية.

37- وأشار السيد أونداري إلى أن الحق في الصحة ينشئ التزاماً قانونياً على الدول بضمان الحصول على الرعاية الصحية المقبولة والميسورة التكلفة وذات النوعية المناسبة وفي الوقت المناسب، وتوفير المحددات الأساسية للصحة، بما في ذلك المياه الآمنة والمياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية، والغذاء، والإسكان، والمعلومات والتتقيف المتصلين بالصحة، والمساواة بين الجنسين. ويقضي انتهاج نهج قائم على الحقوق إزاء الصحة أن تعطي السياسات والبرامج الصحية الأولوية لاحتياجات من هم أشد تخلفاً عن الركب أولاً بغية تحقيق قدر أكبر من الإنصاف، وهو مبدأ تردد صداه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة<sup>(6)</sup>. وإضافة إلى ذلك، يجب التمتع بالحق في الصحة دون تمييز على أساس العرق أو السن أو الإثنية أو أي وضع آخر، الأمر الذي يتطلب من الدول أن تخطو خطوات لتصحيح أي قانون أو ممارسة أو سياسة تنتهك على تمييز. وتستوجب المشاركة المجدية بوصفها سمة أخرى من سمات النهج القائم على الحقوق إشراك الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في جميع مراحل البرمجة.

38- وأظهرت جائحة كوفيد-19 أن الحصول على المنتجات الصحية يحتاج إلى اهتمام متجدد. فقد أصبحت أسعار الأدوية والمنتجات الصحية التي لا يمكن تحملها من أكثر الشواغل إلحاحاً التي تستلزم اتخاذ الحكومات إجراءات تصحيحية. وتتركز الطاقة الإنتاجية للمنتجات الصحية في عدد قليل من البلدان أو المناطق وتحتاج إلى التنوع. ويلزم الدول أيضاً أن تدعم هيئات المنافسة، وتدير الترتيبات التعاقدية

(6) قرار الجمعية العامة 2/74.

لتحقيق المصلحة العامة، وأن تضمن شفافية شروط الوصول للمفاوض عليها، وأن تكشف عن المساهمات العامة في البحث والتطوير.

39- ويقتضي ضمان إمكانية الحصول بشكل ميسور التكلفة على منتجات صيدلانية مأمونة وناجعة مجموعة من الأدوات التنظيمية وأدوات السياسة العامة، بما فيها سياسات تسعير الأدوية، وتطبيق الملكية الفكرية وإدارتها، وتجميع البراءات والتراخيص الطوعية، واستخدام بنود المرونة الواردة في اتفاق تريبس، وسياسات المنافسة وقوانينها، وإمكانية الاستفادة من الإعفاء من اتفاق تريبس. وفي الختام، أشار السيد أونداري إلى الفرصة الفريدة التي أتاحتها الجائحة لإعادة النظر في التفاعلات بين الصحة ومجالات السياسات الأخرى والتعاون في جميع القطاعات لتدعيم وتمتين أوجه التآزر التي ترتقي بالتقدم العلمي والابتكار وإمكانية الحصول على التكنولوجيات الطبية.

40- وأشارت السيدة بابينسكا إلى أن مسألة إمكانية الحصول معقدة ومتعددة الأبعاد. وتعدّ زيادة فرص الحصول على الأدوية بأسعار معقولة ومنفذة للأرواح في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الولاية الأساسية لمجمع براءات اختراع الأدوية الذي وضع نموذجاً مبتكراً يستند إلى آلية طوعية للترخيص. فعندما بدأت جائحة كوفيد-19، سرعان ما انخرط المجمع في تسهيل التأهب للجائحة والتصدي لها. ووقع حتى الآن اتفاقي ترخيص لإنتاج علاجات فموية مضادة لكوفيد-19 وتوزيعها، ورخصة عالمية لإجراء اختبارات تشخيص الأجسام المصلية المضادة لكوفيد-19. وعمل أيضاً مع منظمة الصحة العالمية على إنشاء أول مركز لنقل تكنولوجيا الحمض الريبي النووي (الرنا المرسال - mRNA) في جنوب أفريقيا. وأشارت إلى أن أحكام التراخيص وشروطها في إطار المجمع فريدة من نوعها بالنظر إلى توجهها نحو الصحة العامة، ومتطلبات ضمان الجودة؛ وعدم الحصرية، الأمر الذي يسهم في إيجاد منافسة كافية بين مصنعي الأدوية الجينية؛ والشفافية التي مكنت المجتمع المدني من تفحص الأمور.

41- وأشارت السيدة بابينسكا إلى التأثير البالغ لعمل مجمع براءات اختراع الأدوية، ملاحظة في الوقت ذاته التحديات المتبقية، مثل ضرورة أن يفهم أصحاب البراءات تكامل المجمع مع عملهم في ما يسمى بالبلدان "التجارية". وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون شروط اتفاقات الترخيص المتفاوض عليها جذابة بما فيه الكفاية، لا سيما فيما يتعلق الأمر بحجم السوق، لتمهيد الطريق لمنافسة مستدامة على الأدوية الجينية وتخفيضات كبيرة في الأسعار. ويلزم أيضاً استيعاب هذه الأدوية فوراً وبسلاسة، وكذلك الاستمرار في تدعيم النظم الصحية كي تتمكن من استيعاب تلك الأدوية وتوفير البيئة المواتية المناسبة. ومن الأهمية بمكان أن تضع شركات الأدوية الجينية منتجاتها في أسواق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الوقت نفسه الذي تستعد فيه الشركات الأصيل لدخول أسواقها التجارية. ويمكن أن تمهد التطورات الأخيرة الطريق أمام هذا النوع من التخطيط الموازي للحصول على الأدوية واللقاحات.

42- وأوضح السيد أجينام أنه منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، اكتسب النقاش بشأن اتساق السياسات التجارية - الصحية زخماً في مجالات متعددة. وأشار في هذا السياق إلى الإعفاء من اتفاق تريبس المطلوب عندما يتعلق الأمر بالأدوية واللقاحات والتشخيص والتكنولوجيات الأخرى المرتبطة بكوفيد-19 طوال الجائحة، الذي دعمه أكثر من 100 بلد، معظمها من البلدان النامية. غير أن المفاوضات توقفت في منظمة التجارة العالمية لأنه لم يحظ بدعم الصناعات الصيدلانية ومعظم البلدان المرتفعة الدخل. وأشار إلى عدم تعلم الدروس من مآزق مماثل أثناء المناقشة المتصلة بالبراءات والحصول على العقارات المضادة لفيروسات النسخ العكسي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأمر الذي أفضى إلى إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة. هذا، والرخص الإجبارية غاية في التعقّد وتستغرق وقتاً غير يسير ولا تصلح لحالات الطوارئ العامة، وهذا ما أثبتته أيضاً التجربة المكتسبة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

43- ولن تحمي حمائية اللقاحات أو القومية اللقاحية أحداً نظراً للضعف المشترك القائم في عالم مترابط. وأدى ذلك إلى فصل عنصرَي لقاحي، أي التفريق الواعي أو غير المقصود بين السكان الملقحين، ومعظمهم في البلدان الغنية والصناعية، والسكان غير الملقحين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وغذى ذلك تخزين البلدان الغنية اللقاحات. هذا، وإن تدوين الحق في الصحة في دستور منظمة الصحة العالمية والمعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وفر زخماً قوياً للسعي إلى تحقيق الاتساق السياسي بين حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة، والالتزامات التجارية.

44- ودكر السيد عبد المنعم بأهمية إطار حقوق الإنسان في التصدي لجائحة كوفيد-19 والمتحورات الناشئة وأي جوائح في المستقبل، سيما المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الصحة، مشيراً إلى أنه يوفر أحد أشمل الأطر المتعلقة بالصحة المنطبقة على جائحة كوفيد-19. وسلط الضوء أيضاً على المادة 12(1) من العهد التي تنص على أن التعاون الدولي واجب في سياق أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الصحة. ولفت الانتباه أيضاً إلى التوجيهات التي قدمتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن هذا الإطار، بما في ذلك في تعليقيها العام رقم 14(2000)، الذي يحدد المضمون المعياري للحق في الصحة، وتعليقيها العام رقم 25(2020) بشأن العلم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأصدرت اللجنة أيضاً بيانات عدة، منها بيانات عن جائحة كوفيد-19 والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وعن إتاحة لقاحات مضادة لكوفيد-19 للجميع وبشكل منصف؛ وعن تلقيح مضاد لكوفيد-19 للجميع وميسور التكلفة والتعاون الدولي والملكية الفكرية.

## باء - موجز المناقشة

45- في المناقشة التي تلت ذلك، قدم مساهمات ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبربادوس، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وشيلي، والصين، وكوبا، وماليزيا، والمكسيك، والهند. ووردت إفتادتان خطيتان من رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين وهيومن رايتس ووتش أتيحتا على الموقع الشبكي<sup>(7)</sup>.

46- وشملت المواضيع الرئيسية الناشئة عن المناقشة أهمية جهود التعاون والتنسيق الإقليمي وهواجس القومية اللقاحية. وشدد المشاركون على أن حصول الجميع على لقاحات ميسورة التكلفة وفي المتناول وبشكل منصف أمر بالغ الأهمية. وتبادلوا الخبرات على الصعيد الوطني وبشأن التعاون على المستويين الوطني والدولي في مجال التصدي لكوفيد-19 والتلقيح. ومن الأمثلة على ذلك تبادل المعلومات عن الجائحة، وتوفير معدات وقاية ولقاحات للبلدان النامية، وإرسال أفرقة خبراء طبيين إلى الخارج، وتعزيز الشراكات الرامية إلى نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف.

47- وأعرب المتكلمون عن قلقهم من تأثير جائحة كوفيد-19 في البلدان النامية تأثيراً غير متناسب. وكرر البعض أن اللقاحات منفعة عالمية وأن الضرورة تدعو إلى عالمية التصدي وتعددية الأطراف في التعامل مع اللقاحات. ولوحظ في هذا الصدد أن مرفق كوفاكس أرسى سابقة للتعاون والتضامن المتعددي الأطراف. وأثيرت في الوقت نفسه هواجس بشأن انعدام الشفافية بخصوص سير عمله وتوزيع اللقاحات. وأشير أيضاً إلى استمرار العقوبات التي تعترض تحقيق الإنصاف في إتاحة اللقاحات، بما في ذلك عمليات الترخيص المعقدة، والاستئثار باللقاحات، وضوابط التصدير. وأشار البعض أيضاً إلى

(7) انظر (ي) [www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/Access-to-medicines-and-vaccines.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/Access-to-medicines-and-vaccines.aspx)

الإعفاء من اتفاق تريبس والقرار الأخير الذي اتخذته منظمة الصحة العالمية والذي يقضي ببدء التفاوض على اتفاقية أو اتفاق عن الوقاية من حالات طوارئ الصحة العامة والتأهب والتصدي لها.

48- ورداً على ما جرى من نقاش، كرر السيد غروفر أن المرونة بشأن حقوق الملكية الفكرية مسألة أساسية إذا أُريدَ إحراز تقدم، وحيث الجهود التي تبذلها بعض البلدان لتسليم لقاحات إلى البلدان النامية. وركزت السيدة نتابا على التزامات الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان. وشددت على أن كوفيد-19 ليس قضية بين البلدان الغنية والفقيرة لأن الفيروس نفسه لا يميز بينهما. وقال السيد توبمان إنه ذهل من تلاقي الآراء والإرادة السياسية القوية والحس السليم بالهدف الذي أعرب عنه المشاركون. ورحب بتبادل الروايات عن المبادرات العملية جداً، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، والدروس الهامة التي يمكن استخلاصها منها. وألقى الضوء على ضرورة تنسيق عمليات التصدي وشدد على أهمية إشراك المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها مؤسسات حقوق الإنسان. وأكد السيد أونداري أهمية الحوار والتعاون الإقليمي والبحث عن التكنولوجيا الفعالة التي يمكن أن تلبي الاحتياجات الخاصة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم واعتمادها. وكررت السيدة بابينسكا أن اللامركزية في الطاقة الإنتاجية أمر أساسي، وكذلك الترخيص الطوعي وتجميع البراءات ونقل التكنولوجيا. ودعا السيد أجينام إلى مزيد من اتساق السياسات وإلى رفع الحواجز بين التجارة والصحة.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

49- أدلى بملاحظات ختامية كل من مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان والممثل الدائم للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

50- أثنت المديرية على المشاركين لما دار خلال الحلقة الدراسية من تبادل مثمر ومفيد جداً. وردت ما أحدثته رسائل اليوم الرئيسية من صدى، مشددة على أنه ما دامت اللقاحات غير متاحة للجميع، فإن الناس في جميع أنحاء العالم سيظلون يعانون عدداً كبيراً من التأثيرات على حقوق الإنسان والآثار الاجتماعية - الاقتصادية الضارة. ثم إن سد الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية يستلزم تضامناً وتعاوناً على المستوى الدولي. وكان الأمين العام ذكر أن منظومة الأمم المتحدة بأكملها تدعم استراتيجية التلقيح المضاد لكوفيد-19 التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، بهدف تلقيح 40 في المائة من الناس في جميع البلدان بحلول نهاية عام 2021 و70 في المائة بحلول منتصف عام 2022.

51- وأشارت إلى أن المفوضية السامية تساعد البلدان على مراجعة خططها الوطنية للقاحات بحيث لا يتخلف أحد عن الركب، وتساعد أيضاً على تقديم إرشادات في ميدان حقوق الإنسان عن جملة من القضايا، من بينها ولايات اللقاحات. وتماشياً مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وتقريره المعنون "خطتنا المشترك"، كثفت المفوضية عملها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوجه عدم المساواة، وعدم ترك أحد خلف الركب، تحت قيادة المفوضة السامية. وتقدم المفوضية، بمبادراتها لتلبية الاحتياجات المفاجئة، التي تضم فريقاً من المتخصصين في الاقتصاد الكلي، تحليلات قطرية وتحليلات خاصة بالسياق لخيارات السياسة العامة التي يمكن أن تتبعها البلدان لإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19، بطرق منها الانتقال إلى نظم الصحة والحماية الاجتماعية الشاملة.

52- وأما الممثل الدائم فشكر، في ختام الحلقة الدراسية التي عقدت فيما بين الدورتين، جميع المتحاورين والمشاركين في حلقة النقاش، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمترجمين الشفويين،

وموظفي الدعم التقني. وكرر أن الحق في الصحة شرط مسبق للتمتع بكل حق آخر من حقوق الإنسان وأن إمكانية الوصول إلى التشخيص واللقاحات والأدوية عوامل تمثل السبيل الأوحى لانجلاء الجائحة. وأكد أن الحصول على المنتجات الصحية ليس مكرساً في صكوك حقوق الإنسان فحسب، بل هو جزء من خطة عام 2030 أيضاً، واعتبر أنه من غير المقبول أن يؤدي صون المصالح التجارية والاقتصادية للقلّة إلى تعريض حق الجميع في الصحة للخطر. وشدد على أن من شأن هذا النهج أن يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعا الدول الأعضاء إلى التعاون بروح قوية من التضامن من أجل حصول الجميع على اللقاح بصورة منصفة وأن تظل متحدة في هذه القضية.

53- وتعكس التوصيات التالية نتائج الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورتين وينبغي قراءتها بالاقتران مع تقرير المفوضة السامية عن الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على عدم إتاحة وتوزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل منصف وعلى نطاق عالمي، وتفاقم أوجه انعدام المساواة بين الدول<sup>(8)</sup> الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين عملاً بقراره 14/46.

54- وتعد جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ صحية عالمية تستوجب رداً عالمياً. ويتوقف إنقاذ الأرواح وسبل العيش على إتاحة إمكانية حصول الجميع على لقاحات بشكل منصف. وبناءً على هذا، ينبغي التعامل مع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 باعتبارها منافع عامة عالمية.

55- والدول ملزمة بأن تتيح للجميع لقاحات مضادة لكوفيد-19 ميسورة التكلفة دون تمييز. وينبغي أن تستند أولوية تقديم اللقاحات إلى بروتوكولات وإجراءات شفافة تحترم حقوق الإنسان.

56- وينبغي أن تكثف الدول دعمها للمبادرات التي تهدف إلى توزيع اللقاحات على الجميع بشكل منصف، مثل مرفق كوفاكس. وينبغي أن تعطي المؤسسات المصنّعة والدول الأولوية لإمداد كوفاكس، وينبغي مشاطرة الجرعات الزائدة مع المرفق.

57- وينبغي أن تخطو الدول خطوات عاجلة لتعزيز إنتاج اللقاحات والاختبارات ومعدات الوقاية والعلاجات والأوكسجين، بسبل منها زيادة التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. ولرفع الظلم اللقاحي، ينبغي الحفاظ على أعلى كثافة إنتاج ممكنة في البلدان المنتجة لضمان توافر إمدادات كافية لتلبية الطلب العالمي.

58- وينبغي أن تحجم الدول عن الاستئثار باللقاحات لأن ذلك يتجاهل الالتزامات القانونية الدولية ويطيل أمد الجائحة ويقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

59- والمؤسسات التجارية، بما فيها شركات صناعة الأدوية، مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان. ويشمل ذلك المسؤولية عن التمكين من إعمال الحق في الصحة، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالحصول على الأدوية واللقاحات. وينبغي أن تستهدي الشركات في أعمالها بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ولكيلا تتغلب المكاسب الاقتصادية على اعتبارات الصحة العامة، يجب على الدول، ضمن تدابير أخرى، أن تدعّم هيئات المنافسة وتدير الترتيبات التعاقدية لتحقيق المصلحة العامة وأن تجعل شروط الوصول بالتفاوض شفافة وأن تكشف عن المساهمات العامة في البحث والتطوير.

60- ويجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تدرك أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتغيير وغير قابلة للتصرف، في حين أن حقوق الملكية الفكرية عرّضية ومبررة بوصفها وسيلة

لتحقيق أهداف أوسع نطاقاً في مجال السياسة العامة وهي مرتبطة بإقليم بعينه وقابلة للنقل ومحدودة زمنياً عموماً.

61- ويجب على الجهات صاحبة المصلحة أن تتعامل مع جميع العقبات التي تحول دون ضمان وصول اللقاحات والعلاجات إلى الجميع، وأن تزيل قدر الإمكان هذه الحواجز، بما فيها عمليات الترخيص، المعقدة والمقيدة دون مبرر، وإجراءات حظر التصدير التي تحول دون التدفق اللازم للقاحات والمنتجات المتصلة بها. وتحظى الخطوات الرامية إلى الإعفاء من اتفاق تريبيس بالترحيب، وينبغي أن تتابع الدول المناقشات بشأن هذه المبادرة في منظمة التجارة العالمية.

62- ويجب على الدول أيضاً أن تعالج البعد التجاري الأوسع نطاقاً لإنتاج اللقاحات وتوزيعها، بوسائل منها معالجة قضايا من قبيل القيود المفرطة وتكاليف التجارة والتأخير. وهذه الخطوات منفصلة لكنها تكمل التدابير المتعلقة بالإعفاء من اتفاق تريبيس.

63- وينبغي أن تتصدى الدول للتردد في أخذ اللقاح بحيث يُقبل على اللقاحات عندما تكون متاحة. ومن الضروري الحصول دون تمييز على معلومات صحية دقيقة وقائمة على الأدلة، بما في ذلك ما يتصل بفوائد التلقيح المضاد لكوفيد-19 ومخاطره. وينبغي أن تعترف الدول بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في هذا المضمار وأن تمكن الجهات المعنية صاحبة المصلحة من المشاركة المجدية والفاعلة.

64- وينبغي أن تعمل الدول والجهات صاحبة المصلحة على إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يرتقب من اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها.

65- وتؤدي اللامساواة في الحصول على اللقاحات إلى تزايد احتمالات التعافي المتباينة تبايناً شديداً. ولسد الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية وإعادة العالم إلى مساره الصحيح لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تتخذ إجراءات حاسمة وعاجلة مدعومة بالتضامن والتعاون الدوليين.